

# مختارات إعلامية

## نظام سياسي جديد

بقلم: اياد السامرائي

عندما تتصاعد الازمات السياسية ويبدو افق الحل مغلقاً، وتتحول المسارات من الدستورية الطبيعية الى المسارات المصطنعة، ويترك المجال لممارسة الضغوط والشروط التي لا تزيد الوضع الا تعقيد، يفكر ويعتقد الكثير بان نظامنا السياسي هو الذي اوصلنا الى ما آلت اليه الامور، فنظامنا قام اساساً على التوافق والشراكة من اجل حماية حقوق الجميع.

ولكن الواقع يشير ان كثير من القوى تعمدت تجاوز المسارات الدستورية الصحيحة فتراكمت ممارسات اصبحت هي سمة نظامنا السياسي لا المبادئ الدستورية التي قام عليها، وهذا ما يدفع العديد للمطالبة بنظام جديد ويطرح النظام الرئاسي او شبه الرئاسي كحل لمعضلة صراع السلطة القائم باستمرار.

وفي الحقيقة لا يوجد نظام سياسي او اجتماعي او اقتصادي مثالي يحقق الحق المطلق او العدل المطلق، ولكن الانظمة السياسية تحرص على ان تحقق حقاً وعدالة نسبية مرضية للأطراف المتعاملة ولا يترتب عليها نتائج سيئة.

والعبرة ليست بالنصوص، فمهما كثرت فان التحايل عليها والتلاعب بها ممكن، ولكن العبرة باحترام المبادئ التي اتت النصوص لتحقيقها وكثيراً ما عوضت الارادة الطيبة والالتزام الاخلاقي بالمبادئ ما لم تستطع النصوص تحقيقه.

العراق امام خيارات صعبة، والقوى السياسية امام التزامات لا بد لها من تحقيقها:

- إذا أردنا نظاماً برلمانياً، فيجب ان نحقق كل التشريعات التنفيذية والرقابية التي تجعل هذا النظام فاعلاً، فلا يتم التحايل عليه بالتفسيرات المسيسة للنصوص.

- وإذا أردنا نظاماً رئاسياً، فيجب ان نحقق كل الضوابط التي تمنع هذا النظام من ان يتحول الى نظام مستبد، وان لا يتم التجاوز على حقوق وهوية المحافظات والاقاليم.
- وإذا أردنا نظاماً فدرالياً، فيجب ان لا يكون نظاماً هجيناً، وان تصان حقوق المحافظات في هويتها الثقافية وتنميتها الاقتصادية، وقبل كل شيء ضمان سلطة الدولة الاتحادية وقدرتها على بناء توافق سياسي وتنمية بعيدة المدى، وتحقيق الانسجام التام بين الاقاليم والحكومة الاتحادية، ووضوح صلاحيات المؤسسات وعدم تقاطعها او التجاوز عليها.